

أسس التسعير الملائم لتقييم المشاريع.

ملخص

إن تقدم العلوم الاقتصادية والمالية أدى إلى إغناء علم تقييم المشاريع من خلال النظريات والوسائل والأسس المختلفة لعلاج المشاكل النظرية والعملية للتقييم، مما جعل العديد من الافتراضات والاقتراحات التي تطرح من طرف المدارس الفكرية تتسم بالاختلاف الشديد سواء على مستوى التفاصيل أو على مستوى الاجماليات، وخاصة فيما يتعلق بصناعة القرار، ومن بين المواضيع المختلف عليها، موضوع التسعير، حيث يناهز البعض باستخدام الأسعار السوقية، والبعض الآخر باستخدام أسعار الفرصة البديلة، وثالث أسعار الظل، ورابع الأسعار المحاسبية؛ وما هي الأسعار الأكثر ملائمة من غيرها، فضلا عن أسباب انحراف الأسعار السوقية عن الأسعار الاقتصادية. نحاول في هذا المقال إلقاء بعض الضوء على هذه النقاط.

د. حوري زهية
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

تهدف

دراسة الجدوى الاقتصادية إلى تحليل الكفاءة الإنتاجية للمشروع، وتستخدم الأسعار الاقتصادية في تقييم ربحيته بدلا من الأسعار السوقية المستخدمة في دراسة الجدوى التجارية والتي تنحرف عن الأسعار الاقتصادية في كثير من الأحيان.

لذلك تعتمد دراسة الجدوى الاقتصادية بالدرجة الأولى على حساب الأسعار الاقتصادية باستخدام الأسعار السوقية، مما يدفعنا إلى التعريف بالأسعار الاقتصادية، وأسباب انحراف الأسعار السوقية عنها.

أولا: الأسعار الاقتصادية وأسباب انحراف الأسعار السوقية عنها.

Résumé

Le développement des sciences économiques et financières a conduit à l'enrichissement des techniques d'évaluation des projets, grâce aux méthodes et moyens divers qui ont permis d'étudier les problèmes théoriques et pratiques de l'évaluation,

Beaucoup d'approches et hypothèses proposées par différentes écoles et courants de la pensée économique, se caractérisent par des

1 - تعريف الأسعار الاقتصادية:

يعرّف السعر الاقتصادي لسلعة ما " بأنه القيمة التي تعكس كلا من التكلفة الحقيقية التي يتحملها أفراد المجتمع نتيجة لإنتاج وحدة إضافية من هذه السلعة، والمنفعة الحقيقية التي يكتسبها أفراد المجتمع نتيجة لاستهلاك وحدة إضافية منها [1] " وعلى ذلك فالسعر الاقتصادي بهذا المفهوم هو سعر التوازن بالسوق الحرة (أي سوق المنافسة الكاملة).

ويقصد بالتكلفة الحقيقية هنا؛ قيمة العناصر الضرورية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة بالشكل الذي يحقق ربحاً عالياً للمنتج و البائع و الموزع، كما أن المنفعة الحقيقية تعني الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك المباشر من استهلاك وحدة إضافية من السلعة تلبية لحاجة حاضرة لديه. مما يعني استبعاد أي تغير في السعر ناتج عن شراء السلعة بغرض التخزين أو المضاربة.

والحقيقة أنه إذا توفرت شروط سوق المنافسة الكاملة للسلعة، فإن الأسعار السوقية في هذه الحالة

تعتبر هي الأسعار الاقتصادية، وهنا لا يختلف تحليل الجدوى التجارية عن تحليل الجدوى الاقتصادية، إلا أن هذا لا يحدث في الواقع إلا في أحوال نادرة جداً، مما يعني أن الأسعار السوقية تنحرف عن الأسعار الاقتصادية لأسباب عدة.

2 - أسباب انحراف الأسعار السوقية عن الأسعار الاقتصادية :

إن من بين أهم الأسباب المتعلقة بانحراف الأسعار السوقية عن الأسعار الاقتصادية هو تدخل الحكومة في السوق الحرة سواء من خلال فرض ضرائب غير مباشرة على المبيعات يحملها البائع كلياً أو جزئياً للمستهلك من خلال رفع السعر. أو من خلال منح دعم للمنتج بغرض تشجيعه على بيع السلعة بسعر منخفض، أو من خلال فرض حد أدنى أو أقصى للسعر قياساً بسعر التوازن في السوق الحرة. أو من خلال فرض رسوم أو حصص جمركية على الواردات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلي عن الأسعار الحرة بالسوق الدولي بمقدار الرسم الجمركي، وبذلك نجد أن كل أشكال التدخل الحكومي تؤدي إلى انحراف سعر السوق عن السعر الاقتصادي.

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك الممارسات الاحتكارية حيث تقوم بعض الشركات بوضع أسعار لمنتجاتها أعلى من التكلفة الحدية بغرض تحقيق هامش ربح مرتفع، إلا أن هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السوق عن الأسعار الاقتصادية.

ومن أسباب انحراف الأسعار السوقية أيضاً وجود آثار خارجية للمشاريع كتلوث البيئة الذي يسبب أضراراً للأخرين، دون أن يدفع المنتجون مقابلها مباشراً عنه و بذلك

différences de points de vues que ce soit au niveau global qu'au niveau du détail, surtout quant il s'agit de prise de décision.

Parmi les domaines controversés, le problème de la détermination du prix correspondant à l'évaluation des projets.

Certains proposent l'adoption des prix du marché, tandis que d'autres proposent l'utilisation des prix d'opportunité.

Alors que d'autres proposent la détermination des prix à partir des coûts cachés, d'autres proposent les prix comptables

A savoir quelles est la méthode des prix la plus opportune. En plus faudrait il prendre en considération les écarts des prix du marché par rapport aux prix économiques.

Dans cet article, nous allons essayer de mettre en exergue certains de ces aspects.

تبدو أسعار السوق أقل من الأسعار الاقتصادية، أو تحقيق منافع خارجية لأفراد آخرين دون أن يدفعوا مقابلها لأصحاب المشاريع، وبذلك لا تنعكس قيمتها في أسعار السوق مما يجعلها مختلفة عن الأسعار الاقتصادية.

فضلا عن هذه الأسباب هناك أثر التضخم النقدي. حيث تعتبر تحركات الأسعار السوقية ضمن موجات متلاحقة للتضخم النقدي من العوامل التي لا تعكس تغيرات المنفعة الحقيقية أو التكلفة الحقيقية للمجتمع، والتي تعود إلى تغير علاقات الإنتاج أو التغير التكنولوجي، و بذلك فهي تختلف عن الأسعار الاقتصادية. وينشأ هذا الوضع عندما تقوم الحكومة بإصدارات نقدية جديدة متتالية لتغطية العجز في ميزانيتها دون أن يقابل ذلك زيادة في الناتج الحقيقي بنفس النسبة، مما يؤدي إلى ارتفاع متواصل في أسعار السلع والخدمات.

وحتى لو ارتفعت أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنفس نسبة ارتفاع أسعار منتجات المشروع فسترتفع أرباح المشروع بنفس معدل التضخم، لذلك ينبغي قسمة الربح النقدي على الرقم القياسي للأسعار للحصول على الربح الحقيقي.

ثانياً: أساس التسعير الملائم لتقييم المشاريع.

إن تنفيذ أي مشروع استثماري يعني استقطاع جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع والتي تتمثل في مدخلاته من عناصر الإنتاج، سواء كانت في شكل موارد طبيعية أو نقد محلي أو أجنبي أو عمل أو تنظيم أو سلع وخدمات، بحيث يحصل المجتمع مقابل ذلك على مخرجات هذا المشروع المتمثلة في ما يضاف إلى السلع أو الخدمات أو لكليهما معا. والتي قد يكون لها آثار إيجابية أو سلبية على عملية التنمية. ومن المشاكل التي تعترض القائم بالتقييم هي تحديد بنود الاستقطاع والإضافة إلى موارد المجتمع، وتحديد ما هو ذو أثر إيجابي فيصنف في جانب العوائد، أو ما يكون ذو أثر سلبي فيصنف في جانب التكاليف، و للتعبير عن قيمة هذا العائد أو هذه التكلفة يجب استخدام أسعار تعكس القيمة الحقيقية لهذه التأثيرات الموجبة أو السالبة من جانب مساهمتها في أهداف التنمية.

إن القيم والأسعار التي تستخدم لقياس مساهمة المشروع في أهداف التنمية وتكلفة هذه المساهمة ينبغي أن تراعي أولويات هذه الأهداف، كما ينبغي أن تعكس الندرة أو الوفرة النسبية للموارد وعناصر الإنتاج [2]

وعلى ذلك نلاحظ أن التسعير سوف يعتمد على الأهداف التي يراد للمشروع أن يعمل على تحقيقها. فقد يكون أثرا ما إيجابيا، وبالتالي يعتبر كعائد في ظل هدف معين، وقد يعتبر نفس الأثر سلبيا بمعنى أنه تكلفة في ظل هدف آخر للتنمية (مثلا تعتبر زيادة مدا خيل العمال غير المهرة عائدا عند تبني هدف إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، لكنه يعتبر كتكلفة بالنسبة لهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي)

وهكذا نجد أن أي منهج لتقييم المشاريع، ما هو إلا تحليل للتكلفة والعائد حيث ينحصر الاختلاف بين هذه المناهج في الكيفية التي يتم بها حساب هذا العائد أو هذه التكلفة، والتي تعكس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وكذلك أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية.

إن أهم مراحل تقييم المشاريع؛ هي مرحلة تحديد سعر أو قيمة مدخلات ومخرجات المشروع الاستثماري، وخاصة في مرحلة التقييم التنموي حيث يلعب اختيار الأساس الذي يتم التسعير وفقا له دورا كبيرا في نتائج التقييم المحصل عليها، لذلك نجد أن مشكلة التسعير من أكثر المشاكل إثارة للجدل على مستوى المدارس الفكرية، وكذا على مستوى التطبيق بالنسبة لتقييم المشاريع بحيث تتسم بوجود اختلاف كبير في وجهات النظر، وتلعب دورا كبيرا ومؤثرا على التخصيص الأمثل للموارد، وعلى تحقيق أهداف التنمية. وهو ما لا يتوفر دائما في أسعار السوق التي تستخدم في التسعير عند التحليل الربحي للمشروع والذي يتم فيه تقييم مدخلات ومخرجات المشروع من وجهة نظر المستثمر نفسه، بغض النظر عما في سعر السوق من انحراف عن مفهوم القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة، أو تكاليف عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة، لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تصويب الأسعار هي مراجعة الأسعار السائدة، وتحديد الانحرافات الواضحة فيها والتي تؤثر بصورة جوهرية على تحليل المشروع.

اختيار القيم المناسبة للتسعير:

تظهر مشكلة تحديد القيم المناسبة للتسعير كواحدة من أكثر مشاكل التحليل أهمية عند قياس القيمة الاجتماعية الحقيقية لمدخلات ومخرجات المشروع، سواء كانت هذه الأسعار سوقية أو محاسبية أو أسعار ظل، ولأن تقييم المشاريع يهدف إلى اختيار أفضلها بغرض تحقيق رفاهية المجتمع، فإن الأمر يتطلب وجود أسعار تعكس تفضيل المجتمع مع مراعاة الندرة النسبية للموارد المستخدمة في المشروع، ومن هنا ظهرت فكرة استخدام أسعار الظل لتعبّر عن القيم التي تسود عند تحقق حالة التوازن بين التكلفة الحدية الاجتماعية والعائد الحدي الاجتماعي [3]، فهي بهذا المعنى تعبر عن الأسعار التي يمكن أن تسود الاقتصاد الوطني عند توفر شرط المنافسة الكاملة التي تحقق التوزيع الأمثل للموارد [4]

ونظرا لصعوبة تحديد أسعار الظل بالإضافة إلى عدم توفر البيانات اللازمة لتحديدتها بالقدر والنوعية المطلوبة، اقترح تعديل أسعار السوق المستخدمة في التحليل المالي بما يعكس القيمة الحقيقية لكل الموارد المستخدمة في المشروع، وهو ما يعرف بالأسعار المحاسبية.

وفي هذا المجال هناك العديد من الآراء التي طرحت من خلال مناهج التقييم العالمية، والتي سنتعرض لها مبينين كيفية تحديد الأسعار الملائمة للتقييم.

والسؤال الذي يجدر بنا الإجابة عليه الآن، هو أي من الأسعار نستخدم في مرحلة التقييم التنموي للمشروع الاستثماري، هل هي أسعار السوق؟ أم أسعار الفرصة البديلة؟ أم أسعار الظل؟ أم الأسعار المحاسبية؟ وإذا لم يكن أحدها ملائما، فعلى أي أساس يتم التسعير؟

لذلك وقبل الإجابة على هذه الأسئلة، ينبغي أن نتعرف أولا على طبيعة هذه الأسعار.

1- تحديد الأسعار الملائمة للتقييم:

أ - أسعار السوق:

قبل عام 1950 كانت الأسعار المستخدمة في تقييم المشروعات منحصرة في أسعار السوق، حيث كانت المشاريع تقيم من خلال تحديد تكاليفها وإيراداتها وفقا للأسعار الجارية في السوق، كما كانت القيمة الحالية لها تحسب باستخدام سعر الفائدة السائد في السوق، سواء بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص أو القطاع العام، مع استبعاد بعض المدفوعات التحويلية [5]. والحقيقة أن سعر السوق يمكن أن يعكس القيمة الحقيقية لمدخلات ومخرجات المشروع إذا كانت عوامل الإنتاج موظفة توظيفا كاملا، وكانت السمة المميزة للاقتصاد هي المنافسة الكاملة، وحرية حركة عناصر الإنتاج في الداخل والخارج هي المسيطرة على الاقتصاد [6]. إلا أنه في معظم الأحوال وخاصة بالنسبة للبلدان النامية لا يعكس جهاز الأسعار القيمة الحقيقية من وجهة نظر المجتمع نظرا للأسباب التالية:

1. ظروف الواقع الذي يحكم الاقتصاد الوطني، و الذي يجعل من المنافسة الكاملة ظاهرة لا تصلح إلا للتحليل النظري، نظرا لعدم وجود هذا النظام في الواقع العملي.
2. التدخل الحكومي؛ بغرض التأثير على حرية حركة عناصر الإنتاج وأسعارها، بالإضافة إلى استخدام السياسات المالية المختلفة كالضرائب والإعانات والتشريعات المتعلقة بتحديد حد أدنى للأجور، بغرض توجيه الموارد لما ترغب به الحكومة [7]
3. التضخم، فبالرغم من كون التضخم ظاهرة اقتصادية عالمية، فإن اقتصاديات الدول النامية تتميز بالتضخم المتزايد والمستمر، نظرا للرغبة الملحة في الإسراع في عملية التنمية وما ينجم عنها من زيادة الطلب على العرض، بالإضافة إلى نقص العرض في بعض القطاعات التي تتميز بالجمود النسبي (كالقطاع الزراعي)، والذي يترتب عنه زيادة في الأسعار يؤثر مداها على أسعار القطاعات الأخرى بالاقتصاد.
4. إذا كان المشروع من الضخامة بحيث يمكنه التأثير على أسعار السوق بسبب احتياجاته من المواد الخام، وكذلك كميات الإنتاج التي ي طرحها بالأسواق، مما يجعل هذه الأسعار لا تعكس القيم الحقيقية للسلع والخدمات من وجهة نظر المجتمع [8]
5. كما أن بعض التكاليف التي يحملها المشروع للمجتمع والناجمة عن التخلص من بعض الآثار الضارة للبيئة، من الصعب تحديد سعر لها في السوق، مما تنشأ عنه الحاجة لاستخدام أسعار أخرى.
6. كثيرا ما تتواجد عوامل، بالدول النامية خاصة، تعمل على حدوث اختلافات في الأسعار، وخاصة بسبب ما تتخذه الحكومة فيما يتعلق بتوظيف العمالة في ظل اقتصاد يعاني بالأساس من فائض في العمل، بالإضافة إلى وجود احتكار يتحكم بالسعر لصالحه بشكل يجعله يفوق التكلفة الحدية، مما يؤدي إلى إحداث خلل بأسعار المنتجات التي قد يستخدم المشروع الاستثماري بعضا منها. زيادة على تقييم العملات المحلية في الدول النامية بأكثر من قيمتها الحقيقية، وهو ما يؤثر على أسعار الصادرات والواردات.

إن التقييم بالاعتماد على التكاليف والإيرادات الفعلية التي يعبر عنها بسعر السوق، قد يقود إلى سوء توجيه الموارد المتاحة للمجتمع لأن هذه الأسعار لا تعكس

القيم الحقيقية سواء للتكاليف أو للعوائد من وجهة نظر المجتمع، ويلاحظ أن أسعار السوق لا تزال تستخدم حتى الآن في تقييم المشروعات فيما يسمى بتحليل الكفاءة.

ب - أسعار " الاستعداد للدفع ":

بعد ذلك استخدم مفهوم " فائض المستهلك " [9] في تقييم العوائد والتكاليف للمشروعات الكبيرة منها على وجه الخصوص، حيث يترتب عنها زيادة العرض من المنتجات بشكل يؤدي إلى تخفيض أسعار السوق، وظهور السلعة بالسعر الذي يحقق فائض المستهلك (*).

إن صافي العائد من المشروع إذا حسب بأسعار السوق سيكون أقل من صافي العائد الذي يجنيه المجتمع من هذا المشروع إذا حسب وفقا لفكرة فائض المستهلك باستخدام سعر الاستعداد للدفع، وللتوصل إلى القيمة الحقيقية لهذه السلع والخدمات من وجهة نظر المجتمع يجب أن يضاف الفائض إلى سعر السوق، تم تقييمها بالسعر الجديد [10]

ج - أسعار الظل:

إن تحقيق هدف التحليل الاقتصادي من اختيار أفضل المشاريع التي تعكس أقصى عائد للمجتمع مع ضمان الكفاءة في استخدام الموارد، يتطلب وجود أسعار تعكس تفضيل المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار الندرة النسبية للموارد المستخدمة في المشروع، وهنا ظهرت فكرة استخدام أسعار تعمل على تحقيق التوازن بين التكلفة الحدية الاجتماعية والعائد الحدي الاجتماعي والتي تعرف بأسعار الظل [11]. أو هي تلك الأسعار التي تسود الاقتصاد إذا وصل إلى حالة التوازن عندما تتوفر شروط المنافسة الكاملة التي تحقق التوزيع الأمثل للموارد [12]. وبشكل آخر، فإن أسعار الظل هي التي يمكنها أن تساوي الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج في الوضع الأمثل الذي يأخذ كافة الاستخدامات الممكنة للموارد المتاحة في اعتباره، فإذا أخذنا مدخلات المشروع (عمل، رأس مال، مستلزمات إنتاج... الخ) في اقتصاد يقوم أساسا على الندرة، فإن هذه المدخلات يكون قد تم سحبها من استخدام آخر بديل، وعلى ذلك فإن لكل مورد من موارد المشروع تكلفة بديلة في استعمال آخر، إن هذه التكلفة البديلة تمثل الإنتاجية الحدية للمورد في الاستخدام البديل، أو ما يعكس سعر الظل له [13]

ويعرف سعر ظل مورد معين بأنه مقدار الزيادة (أو النقص) في دالة الهدف التي تحدث زيادة (أو نقص) الكمية المتاحة من ذلك المورد النادر بمقدار وحدة واحدة [14] وهذا يعني أنه إذا زادت الكمية المتاحة من أحد الموارد النادرة بمقدار وحدة واحدة فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح بمقدار معين بحيث يعرف ذلك المقدار " بسعر ظل المورد "، وعادة ما تستخدم مفاهيم أسعار الظل عند تقييم الصفقات الاستثمارية للتعرف على العناصر ذات الحساسية الأكثر عند تقييم الأثر الاقتصادي للاستثمار على المستوى الوطني، وذلك بغرض التأكد من مدى ملاءمة هذا الأثر للأهداف الوطنية، على اعتبار أن أي مورد استثماري أو إنتاجي، في حالة اختلال العلاقات السعرية قد يحمل سعرين؛ الأول هو السعر المعلن في السوق للتعامل، والثاني هو السعر الاقتصادي لهذا المورد والذي يعكس حقيقة تكلفة فرصته الضائعة أو سعر ظله. وعلى

ذلك يمكن استنتاج مفهوم آخر لسعر الظل عند تقييم الربحية الاجتماعية لمشاريع الاستثمار وعلى الخصوص تلك التي يتطلب إنشاؤها موارد أجنبية بالإضافة إلى الموارد المحلية، حيث يتطلب الأمر تحديد أسعار الظل لكافة أنواع الموارد الاستثمارية والإنتاجية، وأيضاً لبنود المدخلات والمخرجات الجارية للمشاريع الاستثمارية حيث يعبر سعر الظل عن " السعر الاقتصادي الذي يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة للمورد الاستثماري أو الإنتاجي على المستوى الوطني [15].

ومن جهة أخرى، وفي مجال اتخاذ القرارات يساعد التعرف على أسعار ظل الموارد المختلفة على اتخاذ القرارات من طرف المقيم بغرض التعرف على الموارد التي تؤدي زيادتها إلى زيادة الربحية، حيث يمثل سعر الظل العائد الحدي الذي تسهم به وحدة إضافية من مورد معين في تغطية التكاليف الثابتة والربح وهنا يعمل المقيم على اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى زيادة الكميات المتاحة من المورد الذي له سعر ظل أكبر نسبياً مع استخدام المتاح منه بشكل أفضل. أما إذا كان سعر ظل مورد معين مساو للصفري، فإن ذلك يعني أن هذا المورد غير مستغل بالكامل، وبالتالي فإن القائم على عملية التقييم سيعمل على اتخاذ قرار يقضي بالاستفادة من الجزء غير المستخدم من ذلك المورد في استخدامات أخرى بديلة، وهنا نلاحظ أن أسعار ظل الموارد المختلفة تلعب دوراً هاماً في القضاء على الاختناقات أو في إحلال منتجات جديدة لم تكن مستهدفة.

- أسعار الظل و تكلفة الفرصة البديلة:

يعبر سعر ظل الوحدة من مورد معين عن تكلفة الفرصة البديلة الداخلية، حيث تعبر هذه الأخيرة عما يمكن أن يحصل عليه المشروع من عائد حدي والذي يساهم في تغطية التكاليف الثابتة والربح عند زيادة الكمية المتاحة من المورد بمقدار وحدة واحدة، في حين تعبر تكلفة الفرصة البديلة الخارجية عن سعر الشراء الجاري لعنصر الإنتاج. ويمكن استنتاج العلاقة بين أسعار الظل وتكلفة الفرصة البديلة من خلال التمييز بين الحالات الثلاثة التالية [16]:

1. إذا كان لمورد معين سعر ظل نتيجة ندرته، فإن تكلفة الفرصة البديلة الكلية لذلك المورد تعادل سعر ظله (تكلفة الفرصة البديلة الداخلية) مضافاً إليه تكلفة الفرصة البديلة الخارجية.
2. إذا كان أحد الموارد غير مستغل بشكل كامل فإن سعر ظله يساوي الصفري، و تكون بالتالي تكلفة الفرصة البديلة الكلية لذلك المورد عبارة عن تكلفة الفرصة الخارجية فقط.
3. تقتصر تكلفة الفرصة البديلة الكلية على تكلفة الفرصة البديلة الداخلية فقط؛ إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة الخارجية صفراً، وهي حالة الموارد التي ينتج عنها تكاليف ثابتة لا تؤثر في اتخاذ القرارات.

لكن نظراً لصعوبة توفر ظروف المنافسة الكاملة في البلدان النامية، فإن محاولة استخدام أسعار الظل في تقييم بعض المشاريع لا يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية لها بل إلى تناقصها نظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة لتحديدتها بالقدر والنوعية اللازمة

لذلك، زيادة على عدم وجود أسلوب عملي وسهل متفق عليه لحساب تلك الأسعار، وإذا لم يتم إجراء بعض التعديلات لهذه الأسعار فإنها تكون غير صالحة للتقييم. بالإضافة إلى أن هناك رأي يشير إلى أن أسعار الظل هي نوع من المعلمات الوطنية، والتي ينبغي أن تكون شاملة للاقتصاد بكل قطاعاته بحيث يتم تحديدها من طرف هيئة وطنية مع مراعاة تغيير تلك المعلمات وفقا لظروف الدولة الاقتصادية عبر مراحل التنمية المختلفة، فضلا عن الأوزان الوطنية التي تتعلق بأثر المشروع على توزيع الدخل والمعاملات الهيكلية التي تركز على وضع أوزان أعلى للمشاريع التي تتعاطم فيها درجة التشابك مع المشاريع الأخرى [17].

د - الأسعار المحاسبية:

تستخدم الأسعار المحاسبية - وهي عبارة عن أسعار السوق المعدلة، بغرض تقييم مختلف الموارد المستخدمة في المشروع بالشكل الذي يعكس قيمتها الحقيقية في المجتمع، ويجعلها تقترب من أسعار ظلها، وحسب رأي " ميشان " Mishan"، فإن هذه الأسعار لا تختلف عن أسعار الظل، فهي أسعار يعطيها الاقتصاديون للسلعة أو المورد حيث تكون ملائمة لأغراض الحسابات الاقتصادية، بشكل أفضل من الأسعار المحددة في السوق. كما يضيف أنه غالبا ما يتم تعديل أسعار السوق لبعض السلع أو العناصر الداخلة في تكاليف المشروع عند تقييمه، أو قد يعطي المقيم أسعارا لبعض العوائد والتكاليف غير المباشرة، والتي لا يكون لها أسعار في السوق [18].

أما " ليتل " Little " و" ميرليس " Mirlees " فيريان أن الأسعار المحاسبية تشتق من الأسعار المستخدمة في التحليل المالي [19]، بحيث يقوم مقيم المشاريع بتعديل أسعار السوق التي تحسب على أساسها إيرادات ونفقات المشروع إلى ما تسمى الأسعار المحاسبية، نظرا لصعوبة توافر الظروف التي تناسب اشتقاق أسعار الظل، زيادة على عدم توافر البيانات اللازمة لتحديدها بالقدر والنوعية المطلوبة.

2- مدى ملائمة الأسعار المختلفة لمرحلة التقييم التنموي للمشاريع:

أ- أسعار السوق: لم تعط بعض التطبيقات الأولى في مجال تقييم المشاريع في الخمسينات من القرن الماضي وزنا كبيرا لموضوع التعرف على القيم الحقيقية للمدخلات والمخرجات للمشاريع الاستثمارية، على اعتبار أن أفضل مدخل لها هو استخدام الأسعار التي يتوقع أن تسود عندما يتم الإنفاق، أو يتم الحصول على العائد، إلا أنه مع تقدم أساليب تقييم المشاريع، وظهور العديد من مناهج التقييم العالمية مع اختلاف منطلقاتها، وكذا اختلاف برامج التنمية وأولوياتها؛ طرحت مشكلة اختيار الأسعار الملائمة للتقييم، على اعتبار أن سعر السوق لا يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، ولا يعكس القيم الحقيقية لمكونات المشروع إلا في شروط المنافسة الكاملة. وهو ما لا يتوفر للبلدان النامية التي عادة ما تكون اقتصاداتها مخططة بشكل أو بآخر، ولا حتى في البلدان المتقدمة، مما ينجر عنه انحراف أسعار السوق كمعبر عن القيم الحقيقية لمكونات المشروع عن أسعار التوازن، إضافة إلى وجود الكثير من التشريعات والإجراءات التي تمنع ظهور مثل هذا النظام كالضرائب والإعانات ومختلف أشكال

الدعم والتدخل في قوى العرض والطلب زيادة على ذلك، هناك بعض التأثيرات الخارجية لمشروع الاستثمار لا يمكن أن تعكسها أسعار السوق. مثل الآثار السلبية أو الإيجابية الناجمة عن إقامة المشروع، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التحليل التنموي للمشروع.

ومن ضمن الأسباب التي تؤثر على انحراف الأسعار؛ الآثار التوزيعية للمشروع، فالشخص الذي يحصل على زيادة في الدخل بسبب المشروع قد يستجيب لهذه الزيادة؛ إما بزيادة في الاستهلاك أو في الادخار، في حين أن الشخص الذي يتحمل تكاليف بسبب المشروع، قد تنعكس إما بنقص في الاستهلاك الحالي، أو الحد من المدخرات بالنسبة له، وهذه التغيرات قد تترجم إلى تغيرات في الاستثمار بالزيادة أو بالنقص، مما ينبغي الأخذ في الحسبان أثر هذه التغيرات على معدلات الاستثمار، كما أن الآثار التوزيعية تختلف من مشروع لآخر خلال فترة الاستغلال للمشروع، بحيث تتحقق دخول اقتصادية مختلفة، وذلك وفقا للميل الحدي لكل من الاستهلاك والادخار لدى المجموعات التي تحصل على هذا الدخل.

وفي إطار تبني هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، ينبغي إعطاء وزن أكبر للجزء المخصص للادخار قياسا بالجزء الموجه للاستهلاك، بالنسبة لاقتصادات البلدان التي تعاني من عجز في المدخرات، إلا أن أسعار السوق لا يمكن أن تعكس هذه الآثار التوزيعية للمشروع الاستثماري، بالرغم من أهميتها وتأثيرها الكبير على أهداف التنمية، وخاصة هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي. إضافة إلى أن من أسباب انحراف أسعار السوق كمعبر عن القيم الحقيقية لمكونات المشروع؛ عدم توازن أسواق رأس المال والعمل والنقد الأجنبي. حيث أن معظم الدول النامية تعاني من بعض حالات عدم التوازن في أسواقها، والنتيجة عن عدم التناسب بين الكميات المتاحة من عناصر الإنتاج الرئيسية المذكورة، حيث توجد ندرة شديدة في رأس المال والنقد الأجنبي، ووفرة في عنصر العمل - غير الماهر منه على وجه الخصوص - مما يجعل العلاقات النسبية بين الأسعار السوقية لهذه العناصر لا تمثل الندرة النسبية ولا الوفرة الحقيقية لها.

ومن هنا لجأت أغلب المناهج العالمية للتقييم إلى استخدام أسعار غير أسعار السوق لتعبر عن الندرة والوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، وتعكس بالتالي كفاءة تخصيص الموارد، أخذا بعين الاعتبار الآثار التوزيعية للدخل.

ب - مدى ملائمة أسعار الفرصة البديلة لمرحلة التحليل التنموي للمشروع:

تعتبر أسعار الفرصة البديلة عن التكلفة التي يمكن اعتبارها مدفوعات لازمة لإبعاد العناصر عن الاستخدام البديل، فإذا قلّت هذه المدفوعات عن التكلفة التي تعكس الندرة سينتقل العنصر إلى الاستخدام البديل والمعروف بتكلفة الفرصة البديلة، وعلى ذلك تصبح تكلفة الفرصة لتخصيص مورد معين في استخدام ما، هي العائد الذي يمكن تحقيقه في أفضل استخدام له.

ففي ظل نظام المنافسة، فإن هناك ميلا قويا لأن تمثل أسعار السوق أسعار الفرص البديلة، حيث يسعى المستهلكون إلى شراء وحدات إضافية من السلع عندما تكون قيمة كل سلعة بالنسبة لهم أكبر من سعرها. وبنفس التحليل، فإن المنتجين يسعون إلى إنتاج وحدات إضافية عندما يكون سعر الوحدات الإضافية أكبر من تكلفة إنتاجها (عندما تكون التكلفة هي تكلفة الفرصة لعوامل الإنتاج). ففي حالة التوازن، وتحت تلك الظروف فإن سعر سلعة ما يقيس قيمة الوحدة الإضافية للمستهلك وكذلك التكلفة الإضافية لإنتاج الوحدة، أي أن سعر السوق يكون مساو الفرصة البديلة [20].

إن أغلب مناهج التقييم العالمية التي تتبنى هدف الكفاءة في تخصيص الموارد، تعتمد على أسعار الفرصة البديلة، على اعتبار أن التكلفة هي عائد مضحي به لذلك فإن استخدامها يؤدي إلى اختيار المشروعات الاستثمارية التي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. وهذا ما يؤكد تضاول تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل بقدر شيوع ظاهرة البطالة، وتزايدها عند تواجد فرص العمل، كما تتساوى تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي - على سبيل المثال - مع التكاليف المضافة لإنتاج السلع الموجهة للتصدير والتي تعمل على جلب العملات الأجنبية، أو مع النفقات المضافة لإنتاج سلع الإحلال محل الواردات، مما يعمل على التوفير في النقد الأجنبي

وبرأي الاقتصاديين الغربيين الذين ركزوا في خمسينات وستينات القرن الماضي على هدف الكفاءة بمعنى تحقيق أعلى ناتج وطني مع اعتبار مسائل التوزيع وتوازن ميزان المدفوعات، وعلاج الاختلالات الهيكلية من اختصاص السياسيين ورجال الاجتماع، فإن سياسة الحكومات في الدول النامية هي التي تؤدي إلى البطالة وعجز ميزان المدفوعات، وانخفاض معدلات النمو. لذلك فإن مناهج التقييم العالمية تسعى من جهة لتخصيص الموارد بالطريقة التي كان يمكن أن تتم بها في ظل ظروف المنافسة الكاملة، ومن جهة أخرى توجيه متخذي القرارات إلى تغيير السياسات التي تؤدي إلى اختلال السوق [21].

والحقيقة أن سعر السوق يختلف عن سعر الفرصة البديلة في الحالات التالية:

1- التسعير الاحتكاري:

عندما يتم إنتاج سلعة ما تحت ظروف احتكارية، فإن أسعار السوق في هذه الحالة تختلف عن أسعار الفرصة البديلة، على اعتبار أن المنشأة التي تعمل في ظل ظروف الاحتكار ترى أنه يمكن زيادة أرباحها بوضع أسعار أعلى من التكلفة الحدية، وهنا يصبح سعر السوق ممثلا للقيمة الحدية للسلعة بالنسبة للمستهلك، ولكنه لا يعكس التكلفة الحدية (تكلفة إنتاج آخر وحدة)، وهنا إذا كان المشروع الاستثماري محل التقييم يستخدم عناصر إنتاج مشتراة من منشأة محتكرة، فإن القياس الأفضل لتكلفة المشروع - من وجهة نظر المجتمع - هو إجراء تقدير للتكلفة الحدية للسلع بدلا من أسعار السوق الحالية.

2 - الموارد غير المستخدمة:

في حال غياب المشروع الاستثماري، وإذا كان هناك مورد يستخدم وغير قابل للتخزين، فإن سعر الفرصة البديلة لهذا المورد يساوي الصفر، وفي البلدان النامية غالباً ما نجد موارد اقتصادية غير مستخدمة بالإضافة إلى البطالة، وخاصة في صفوف العمال غير المهرة، وهنا تكون تكلفة العامل غير الماهر (أي فرصة استعماله البديلة) مساوية للصفر. وبالتالي فإن الأجور التي تدفع له (بسعر السوق) في المشروع الاستثماري ستضخم كثيراً تكلفة الفرصة بالنسبة له. إن تكلفة الفرصة للعامل غير الماهر في الواقع لا تساوي صفراً، لأن هناك قيمة إيجابية تأخذ في الاعتبار الروح المعنوية للعاملين، بالإضافة إلى تكاليف نقل العمال إلى أماكن العمل وإقامة المنازل والمدارس والمرافق الصحية والاجتماعية... وغيرها، وهنا تكون معدلات الأجور السائدة في السوق أضخم من تكلفة الفرصة البديلة للعمال غير المهرة في البلاد التي تعاني من بطالة مزمنة.

3- العجز في النقد الأجنبي:

هناك حالات يكون فيها سعر السوق في الغالب أقل من سعر استخدام المورد، ومن أهم الأمثلة على ذلك هو استخدام النقد الأجنبي في استيراد المواد الخام.

إن سعر التحويل الرسمي قد لا يقيس بدقة سعر الفرصة البديلة للنقد الأجنبي، على اعتبار أنه إذا قامت مؤسسة عامة باستيراد مادة خام، فإن السعر الذي تدفعه عادة هو السعر العالمي محول إلى عملة محلية باستخدام سعر التحويل الرسمي، وتكون تكلفة الفرصة للنقد الأجنبي هي أفضل مقياس لاستخدام النقد في هذا المجال. فإذا كانت المؤسسة تصدر البضائع، فإن قيمة النقد الأجنبي الذي تحصل عليه المؤسسة من التصدير يكون تقديره أقل عند حساب سعر التحويل الرسمي، على اعتبار أن المشروع الاستثماري قد ينتج سلعا لا توجه للتصدير، بل هي بدائل لسلع تستورد، إن مثل هذه السلع قد تمثل وفراً في النقد الأجنبي حيث توفر المبالغ التي كان من الممكن إنفاقها في مجال الاستيراد، وهنا فإن الوفرة في النقد الأجنبي يجب أن يقدر باستخدام تكلفة الفرصة لسعر التحويل لحساب قيمة الواردات بدلاً من استخدام سعر التحويل الرسمي.

4- الادخار بدلاً من الاستهلاك:

إن المشروع الخاص لا يهتم بما إذا كانت الزيادة في الدخل ستذهب للإنفاق أو للادخار، ولكن المشروع العام يهتم بنسب الادخار على مستوى الدولة، خاصة إذا كانت تلك النسب ضعيفة، فالزيادة في الدخل إذا تم ادخارها ومن ثم استثمارها تكون أكبر - من وجهة نظر متطلبات عملية التنمية - مما لو كانت هذه الزيادة توجه للإنفاق الاستهلاكي. إذ قد يرغب ليس فقط بقياس الدخل المتولد عن المشروع، بل بقياس كيف سيستخدم ذلك الدخل. وبذلك يعطى الجزء من الدخل الموجه للادخار وزناً أكبر من الوزن المعطى للجزء من الدخل الموجه للاستهلاك. وهنا ينظر إلى القيم الإضافية

المرتبطة بالزيادة في الدخل والتي يتم ادخارها، وبالتالي استثمارها على أنها تكلفة الفرصة للدخار.

5 - الضرائب:

يختلف تقييم مشاريع الاستثمار من وجهة نظر المنشأة الخاصة ومن وجهة نظر المجتمع في مجال معالجة الضرائب. فمن المنطقي أن تهتم المنشأة الخاصة بالتدفقات النقدية الداخلة بعد الضرائب، أما المنشآت العامة فالتدفقات النقدية لها تحسب قبل الضرائب، إذا كان يمكن تحديد المجال الذي تخصص له الضرائب، وكانت هذه الضرائب مرتبطة بالمشروع الاستثماري المعني بالتقييم. وقد يكون من الأنسب إعطاء أهمية لذلك الجزء المحصل من الضرائب والموجه للدخار وبالتالي الاستثمار - إذا أمكن للدولة تخصيص جزء من هذه الضرائب للدخار بشكل فعال، دون أن تصادف عقبات سياسية أو إدارية - فإن الضرائب الإضافية التي يمكن أن تتولد من استثمار جديد تكون لها قيمة أعلى في تحقيق أهداف الدولة عن أموال احتفظ بها المستهلكون في أيديهم. وهذا يعني أنه من المفضل في حالات معينة وضع سعر فرصة بديلة على إيرادات الحكومة من الضرائب. وهذا يزيد من قياس المكاسب المتوقعة من الاستثمارات التي تولد إيرادات ضريبية.

ولما كان سعر السوق في حالة المنافسة غير الكاملة - وهو ما يسود أغلب اقتصادات العالم والنامية منها على وجه الخصوص - لا يمثل تفضيلات المجتمع للأسباب الخمسة السابقة، فينبغي استخدام أسعار جديدة غير أسعار السوق، لتعكس تفضيلات المجتمع ككل.

ويتم التوصل لهذه الأسعار بطريقة رياضية معقدة مبنية على استخدام جداول المدخلات والمخرجات للموارد الاجتماعية. ولما كان من الصعب التوصل إلى أسعار الظل لمختلف عناصر الإيرادات والمصروفات، فإن خبراء الاستثمار يوصون باستخدام أسعار محاسبية لتعكس بشكل تقديري أسعار الظل. ولما كانت هذه الأسعار المحاسبية تقديرية، فإن الكثيرين لا يتقنون بها، على اعتبار أن كل خبير سيقوم بتقدير هذه الأسعار بشكل يختلف عن الآخر مما يفقد الثقة كلية في دراسة جدوى المشروع. ولذلك فإن الرأي قد استقر تقريبا بين خبراء الاستثمار في العالم الثالث (***) على استخدام أسعار الظل (أو الأسعار المحاسبية) في أقل الحدود وذلك عندما يكون تفاوت الأسعار كبيرا جدا، أو إذا كان وزن العنصر (مواد خام، أجور، ...) الواجب تعديل أسعاره مهم جدا في هذه الدراسة. إذ هناك بعض الحالات التي لا يمكن فيها استخدام أسعار الفرصة البديلة لأن العوائد والتكاليف قد تشمل متغيرات أكثر من تلك التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب تكلفة الفرصة البديلة، مثل الآثار التوزيعية للدخل، وكذلك الأهمية النسبية للمنتجات وحالة ميزان المدفوعات، مما يتطلب البحث عن أسعار أخرى تشمل كل هذه الأبعاد، وليس بعد الكفاءة فقط، وهو ما يطلق عليه أسعار الظل.

ج - مدى ملائمة أسعار الظل لمرحلة التحليل التنموي للمشروع:

لا تقتصر أغلب مناهج التقييم العالمية على هدف الكفاءة في تخصيص الموارد فقط، بل تضيف إلى عملية تقييم المشاريع دورا هاما يتعلق بتتبع آثار المشروع على توزيع الدخل بغرض دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، سواء عن طريق زيادة المدخرات أو من خلال توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل أو الجمع بين هذين الهدفين المتعارضين بأن الوقت.

حيث أن السياسات المالية والسعرية وحدها لا تكفل التوزيع الملائم للدخل، لذلك تستخدم المشاريع التي يتم اختيارها في مجالات معينة لتحقيق أهداف التنمية. وهذه المناهج (***) تستخدم أسعار الكفاءة ثم تتبعها بتعديل آخر في الأسعار لأخذ الآثار التوزيعية في الحسبان، والأسعار التي تتضمن الكفاءة والتوزيع تسمى أسعار الظل في بعض المناهج و الأسعار المحاسبية في مناهج أخرى، إلا أن هناك اختلاف بينهما.

وقد نجمت أسعار الظل عن الجدل الذي دار حول ظروف عرض العمل غير المحدود في الدول النامية التي تعاني عموما من اختلال في عرض عوامل الإنتاج، لذلك فإن تكلفة استيعاب فائض العمالة في المشاريع الاستثمارية تكاد تقترب من الصفر أو حتى قيمة سالبة، فهي إذن تعتبر عائدا وليس تكلفة لأن تكلفتها البديلة في شكل انخفاض الإنتاج في مشروع آخر غير موجودة، بل بالعكس؛ إن تشغيلهم يقضي على العديد من المشاكل الاجتماعية، وبالتالي يقضي على الآثار السلبية للبطالة، وقد اتسعت بعد ذلك فكرة حساب أسعار الظل لتشمل كافة عناصر المدخلات والمخرجات للمشروع الاستثماري.

فأسعار الظل بهذا المفهوم هي الأسعار التي تسود في حالة التوازن العام في سوق المنافسة الكاملة، وتكون مساوية لقيمة الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج، بحيث تؤخذ في الحسبان كل الاستخدامات البديلة لتلك العناصر مع الأهداف الاجتماعية، بمعنى أن أسعار الظل هي تلك التي تعكس القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة وعناصر الإنتاج المستخدمة من وجهة نظر اجتماعية.

وقد تطور الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بتحديد أسعار الظل، على المستوى النظري، حيث تشتق هذه الأسعار من تحليل التوازن العام للاقتصاد الذي يضمن وجود دالة هدف ومجموعة من القيود لاقتصاد معين، إلا أن هذا التطور لم يعرف طريقه للتطبيق العملي، الذي يترجم في استخدام نماذج البرمجة الخطية للنظام الاقتصادي ككل واشتقاق أسعار الظل من البرنامج المرافق أو الثنائي للبرنامج الأصلي (***) ومن أولى المحاولات في هذا المجال أسلوب البرمجة الخطية لحساب أسعار الظل الذي قدمه كل من "فريتشي" و "تنبرجن" و "تشييري"، والذي يحتوي على فكرة تعظيم دالة الهدف للمجتمع، طبقا لبعض القيود الخطية التي تصور واقع البيئة الاقتصادية والأهداف المرغوب تحقيقها.

وبشكل عام عادة ما تكون دالة الهدف في أي برنامج للتنمية هي إما تعظيم معدل النمو الاقتصادي أو تعظيم الدخل الوطني، على أن تكون القيود متمثلة في ألا يتعدى

الطلب عوامل الإنتاج المختلفة، وألا تزيد السلع المنتجة عن الكمية المعروضة منها، مع إضافة قيود أخرى متعلقة بتحقيق توازن إقليمي أو قطاعي معين، أو قبول حد أدنى من التكنولوجيا... الخ.

وهنا نلاحظ أن أسلوب البرمجة الخطية يعتمد على فكرة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بحيث تتحدد مستويات الإنتاج المختلفة من خلال دراسة الطلب الاستهلاكي، والطلب الوسيط والطلب الخارجي.

كما يتم تقدير العرض من مختلف عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والنقد الأجنبي والموارد الطبيعية، ويتفاعل العرض مع الطلب في السوق تتحدد الأسعار التي يتساوى عندها العائد والتكلفة لكل هذه العناصر. والذي ينبغي الإشارة إليه هي أن الأسعار التي نحصل عليها في هذه الحالة هي الوحيدة التي يجب أن يطلق عليها أسعار الظل حسب تعريفها، بحيث تعكس أسعار التوازن بدقة مهما تعددت أهداف وقيود برامج التنمية، فأسعار الظل هي تلك التي تحسب من البرامج المثالية التي تمثل توازن الاقتصاد الوطني في مجموعها تمثيلاً دقيقاً.

لذلك نجد أن أغلب الانتقادات التي وجهت إلى أسعار الظل المحددة من هذا الاشتقاق ركزت على عدم إمكانية تطبيقها في الدول النامية، نظراً لما تتطلبه من توافر بيانات كثيرة عن دوال الإنتاج للسلع المختلفة، وعن الكميات المتاحة من عناصر الإنتاج، أو المعاملات الفنية للإنتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ككل [22]

والحقيقة أن ما يوجه إليه الانتقاد هو الافتراضات الأساسية لهذا التحليل من حيث عدم سلامتها نظرياً، قبل الحديث عن عدم قابليتها للتطبيق، حيث يفترض هذا التحليل وجود جداول مدخلات - ومخرجات تستخرج منها دوال الإنتاج التي تحدد نسبة معينة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية والتي تعرف بالمعاملات الفنية، وأن العلاقة بينها هي علاقة خطية، بمعنى أن هناك طريقة واحدة لإنتاج هذه السلعة بنفس النسب المشار إليها.

والحقيقة أن هذين الافتراضين لا يمكن قبولهما على اعتبار أنه لا توجد دالة واحدة للإنتاج، بل هناك عدة طرق للإنتاج، ولكل طريقة نسبة محددة من عناصر الإنتاج، ويمكن أن تتعدد طرق الإنتاج، وبالتالي دواله بتعدد التوليفات الممكنة من عناصر الإنتاج لنفس السلعة. وهذا يتطلب إعادة صياغة البرنامج لكل طريقة إنتاج مع أخذ الابتكارات التكنولوجية في هذا المجال، وبالتالي يستحيل افتراض أن دوال الإنتاج ستظل دائماً ذات نسب ثابتة، حيث أن هناك طرق عديدة للإنتاج، و لكل طريقة نسب تختلف عن الأخرى، ولذلك فإن منحى الناتج المتكافئ يأخذ دائماً خطأ منكسراً ويستحيل أن يكون خطياً دائماً [23]

إن الاستخدام الفعلي والمنطقي لنماذج البرمجة الخطية يجب أن يقتصر على المشاكل الجزئية، لعدم إمكانية التقدير الدقيق لأسعار الظل منها على مستوى الاقتصاد ككل. بهذا الشكل، لا يوجد ما يسمى بأسعار الظل بمفهومها الدقيق، بالإضافة إلى أن

هناك مجموعتان من المعارضين لاستخدام أسعار الظل إن وجدت؛ حيث ترى المجموعة الأولى من المعارضين أن في حال وجود عوامل احتكارية في إحدى القطاعات، فإن جعل القطاعات الأخرى تعمل في ظل شروط المنافسة لا يعمل على زيادة كفاءة الاقتصاد الوطني بالضرورة، إذ أن استخدام أسعار الظل من طرف المشروع لا يؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد الوطني بسبب وجود عوامل الاختلال سعري خارج نطاق المشروع، لذلك فلا يوجد مبرر لاستخدام أسعار الظل إلا إذا اتخذت الحكومة مجموعة من السياسات تعمل على إعادة توازن أسعار السوق، فهل القيام بتقييم المشاريع بأسعار الظل يدفع الحكومة إلى تغيير سياستها التي تؤدي إلى اختلال الأسعار عن الأسعار التنافسية؟ طبعاً لا نتوقع ذلك مما يعني أنه يجب استخدام أسعار السوق السائدة عند التقييم حتى نضمن أن يحقق المشروع شروط الأفضلية.

لذلك يطالب أصحاب هذا الرأي بتقييم المشاريع وفقاً لمبدأ ثاني أفضل بديل [24] حيث أن البديل الأفضل هو تقييم المشاريع باستخدام الأسعار التنافسية، ولما كانت هذه الأسعار غير متوفرة فيتم اختيار ثاني أفضل بديل وهو أسعار السوق، إلا أن هذا الرأي قد يترتب عليه سوء تخصيص للموارد، لأنه يقبل الواقع بما يمثله من اختلال، في حين أن الهدف هو التوصل إلى منهج تقييم يعمل على معالجة هذا الاختلال، و يعمل على تحقيق أهداف التنمية.

أما المجموعة الثانية من المعارضين فتري أنه إذا كانت أسعار الظل ستعبر عن الكفاءة فقط، فينبغي رفضها لأن تحقيق هدف الكفاءة وحده لا يضمن التشغيل الكامل للموارد ولا يحقق عدالة التوزيع، لذلك فإن أصحاب هذا الرأي يرفضون مناهج التقييم التي تستخدم أسعار الظل بهدف تحقيق الكفاءة فقط، لأنها لا تعبر عن مشاكل الدول النامية، على اعتبار أن مشاريع التنمية في هذه البلدان تعتبر وسائل لتحقيق العديد من الأهداف في يد حكومات هذه البلدان، لذلك لا ينبغي أن يقتصر نطاق هذا التحليل على تحقيق هدف الكفاءة وحده، و خاصة أن ندرة الموارد ليست هي القيد الوحيد على عملية الاستثمار [25].

إن تحقيق هدف الكفاءة وحده قد يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي على اعتبار أن وضع أجر منخفض لعنصر العمل غير الماهر ليتناسب مع وفرته، يعني تفضيل المشاريع كثيفة العمل، و هذا من شأنه أن يوجه جزءاً كبيراً من دخل هذه المشاريع إلى العمال ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك مما يعكس معدلات ادخار ضعيفة جداً، مما يعني ضعف القدرة على تمويل التراكم الرأسمالي زيادة على أن هؤلاء العمال يتميزون بضعف إنتاجيتهم مما يعني أن معدلات استهلاك مرتفعة ومعدلات إنتاجية منخفضة تؤدي حتماً إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى الانتقادات السابقة لأسعار الظل هناك الانتقاد الأساسي وهو عدم إمكانية تطبيقها في غالبية الدول النامية، لعدم توفر الكم الهائل من المعلومات والقدرات العلمية بالمهارة المطلوبة، والأجهزة ذات الكفاءة المناسبة لعملية التقييم، وتعدد التركيب

الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول بدرجة يصعب توصيفها، زيادة على اختلال بنية المعلومات الأساسية، صعوبة محاكاة التفاعلات الداخلية المعقدة - من الناحية التطبيقية - بين مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية بطريقة مناسبة، فضلا عن صعوبة وضع أسعار ظل تعكس الأهداف الأساسية للدولة مع وجود شروط وقيود البنية الاقتصادية وتختلف بيئة المعلومات.

لذلك نجد أن أغلب المناهج العالمية للتقييم والمخصصة للاقتصادات النامية، تلجأ إلى الحصول على أسعار الظل من خلال إجراء تعديلات على أسعار السوق، للتخلص من آثار التدخل الحكومي الذي يعيق عملية المنافسة، كما تحصل عليها عن طريق تقدير تكلفة الفرصة البديلة لبعض المكونات، وهو ما يوصلنا إلى تقدير تقريبي لتلك الأسعار الحقيقية، وهي بالتالي ليست أسعار توازنية دقيقة، ولا ينطبق عليها مفهوم أسعار الظل، لذلك تسمى بالأسعار المحاسبية تمييزا لها عن أسعار الظل التوازنية الدقيقة [26]

3- ما هي الأسعار الملائمة لمرحلة التقييم التنموي للمشاريع ؟

يمكن استخلاص النتائج التالية من العرض السابق لمشكل الأسعار التي ينبغي استخدامها في مرحلة التحليل التنموي للمشروع.

أ - إن استخدام أسعار السوق سوف يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد المتاحة.

ب - هناك تحفظات على استخدام أسعار الفرصة البديلة لأنها لا تعكس أهدافا أخرى غير هدف الكفاءة.

ج - هناك انتقادات عديدة توجه لأسعار الظل، سواء من حيث الافتراضات التي تبنى عليها أو من حيث إمكانية تطبيقها في المجال العملي. لذلك تعتبر أسعار السوق وأسعار الفرصة البديلة وأسعار الظل، كلها غير ملائمة لتقييم المشاريع في مرحلة التحليل التنموي. وهنا نجد أن الحل يكمن في استخدام مزيج من أسعار السوق وأسعار الفرصة البديلة، مع وضع أوزان نسبية تعكس الآثار التوزيعية للمشروع المقترح، وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع النوعي للدخل بين الاستهلاك والادخار، والتوزيع القطاعي والإقليمي للدخل بين مختلف قطاعات وأقاليم الاقتصاد الوطني؛ وكذلك تعبئة أكبر قدر من الفائض لإعطاء دفعة قوية لمعدل النمو الاقتصادي.

لذلك ينبغي استخدام كل نوع من الأسعار فيما يتناسب معه كما سيأتي:

1. استخدام أسعار السوق بعد تخليصها من آثار التدخل الحكومي كالضرائب والرسوم الجمركية والإعانات المباشرة وغير المباشرة.
2. تعديل أسعار بعض بنود المدخلات والمخرجات التي يكون بها انحراف كبير بين السعر الحقيقي وسعر السوق، وخاصة تلك المدخلات والمخرجات التي تلعب أسعارها دورا كبيرا في نتائج عملية التقييم.

فإذا كان المشروع يخصص إنتاجه للتصدير، فيجب استخدام الأسعار العالمية لهذه المنتجات بعد تخفيضها بنسبة تحكيمية تعكس فرق الجودة والعلامة التجارية بين المنتج المحلي والمنتج الأجنبي المماثل له. أما إذا كان إنتاج المشروع يوجه للسوق المحلي لسلع لا تستورد من الخارج، فينبغي استخدام أسعار السوق بعد استبعاد الإعانات والرسوم الجمركية والضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

وفي حالة ما إذا كان المشروع مخصص لإنتاج سلع الإحلال محل الواردات فيجب استخدام التكلفة البديلة للاستيراد، والتي تعكس الكلفة التي يتحملها الاقتصاد الوطني في حالة عدم الإنتاج وفي بعض الحالات، قد تلجأ الحكومة إلى إلزام المشروع المقترح ببيع منتجاته بأسعار تحكيمية تقل عن قيمتها الحقيقية، ومن هنا ينبغي تسعير هذه المنتجات باستخدام التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج، بعد إضافة هامش ربح يساوي الربحية الحدية للقطاع الذي ينتمي إليه هذا المشروع.

أخيراً ينبغي استبعاد بعض البنود التي لا تمثل تكلفة حقيقية من وجهة نظر الاقتصاد الوطني كاحتياطي الطوارئ. إلا إذا كان جزء من هذا الاحتياطي مخصص لمواجهة طوارئ يترتب عنها مدفوعات خارجية، كما تستبعد فوائد القروض الداخلية باعتبارها مدفوعات تحويلية بعكس فوائد القروض الخارجية وما يشبهها من بنود كالمدفوعات مقابل التكنولوجيا والأرباح المحولة للخارج والتي تعتبر تدفقات نقدية خارجة من الاقتصاد الوطني إلى العالم الخارجي.

3. تحديد أوزان نسبية للأثار التوزيعية التي تعكس أهداف التنمية على مستوى الاقتصاد ككل والتي تمثل تسعيراً لها، وذلك باستخدام مؤشرات قابلة للتطبيق عملياً، ومنها:

أ/ تحديد وزن نسبي لذلك الجزء من الدخل الموجه للادخار، وبالتالي الاستثمار يفوق الجزء من الدخل الموجه للاستهلاك، مبيناً الفجوة بين معدل الادخار الفعلي على مستوى محلي، ومعدل الاستثمار المستهدف في برامج الدولة، كما يلي:

معدل الاستثمار لمستهدف كنسبة من الدخل الوطني

الوزن النسبي للدخل الادخاري =

معدل الإدخار الفعلي كنسبة من الدخل الوطني

ويلاحظ أن هذا الوزن يرتفع كلما كانت الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار كبيرة، و ينخفض في الحالة المعاكسة حتى يصل إلى واحد صحيح عندما تصل معدلات الادخار المحلي إلى حجمها الأمثل، وهو أن تتساوى مع معدل الاستثمار المستهدف، وهذا يعني تساوي الوزن النسبي لوحدة الدخل الادخاري مع الوزن النسبي لوحدة الدخل الاستهلاكي.

ب / تحديد وزن نسبي للتوزيع الإقليمي، يبين الخلل في توزيع الدخل بين مختلف الأقاليم داخل الدولة، وذلك باختلاف نصيب الفرد من الدخل على المستوى الوطني،

ونصيب الفرد من الدخل على مستوى الأقاليم بحيث تعطى الأقاليم التي تنسم بانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل عن المتوسط على مستوى وطني وزنا أكبر وفقا للصيغة التالية:

متوسط دخل الفرد على المستوى الوطني

الوزن النسبي لتوزيع الدخل في الإقليم المعنى =

متوسط دخل الفرد على مستوى الإقليم المعنى

وطبعا يكون هذا الوزن كبيرا كلما كان التفاوت كبيرا في متوسط دخل الفرد على مستوى الإقليم وعلى المستوى الوطني والعكس بالعكس، حيث يقل هذا الوزن إلى أن يصل إلى الواحد عندما يتساوى متوسط دخل الفرد في الإقليم المقصود مع متوسط دخل الفرد على المستوى الوطني، وهنا فقط ينتقي مبرر تفضيل توزيع الدخل لصالح الإقليم المعنى.

جـ / تحديد وزن نسبي للتوزيع القطاعي للدخل، يعكس الرغبة في تنمية قطاع معين بمعدل يفوق باقي القطاعات وفقا لأهمية القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني وضرورة تنميته، وهذا الوزن يتحدد وفقا لمعدل النمو المستهدف على مستوى القطاع المعنى، وعلى المستوى الوطني ككل، ويصبح الوزن كما يلي:

معدل النمو المستهدف للقطاع خلال فترة الخطة (مثلا)

الوزن النسبي للتوزيع على القطاع المعنى =

معدل النمو المستهدف للاقتصاد الوطني خلال فترة نفس الخطة

ويمكن حساب هذا الوزن لأي عدد من القطاعات الاقتصادية التي ترغب في تمييز نموها عن باقي القطاعات.

الخاتمة

نستنتج مما سبق، أنه يمكن قياس وتقييم مساهمة المشروع الاستثماري في تحقيق أهداف التنمية، سواء باستخدام أسعار السوق أو بتعديل بعضها أو من خلال إعطاء أوزان نسبية تعكس أهداف التوزيع بطريقة موضوعية، بحيث تتميز هذه الأوزان بالمرونة والبساطة بشكل يتلاءم مع جهاز التقييم، بحيث يمكن إعادة النظر فيها، مع كل خطة أو مع حدوث تغير كبير في التوزيع.

المراجع والهوامش

(*) هو الفرق بين أعلى سعر يكون المستهلك على استعداد لدفعه لقاء حصوله على السلعة، وبين سعرها في السوق.

(**) هذا هو الاتجاه السائد في الدليل الذي تم نشره بين مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). راجع: دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية، 1979.

(***) منهج اليونيدو(ONUDO)، ومنهج منظمة التعاون الأوروبي، والمنهج الحديث للبنك الدولي.

(****) إن أي مشكلة في البرمجة الخطية يمكن اعتبارها ذات وجهين، فإن كان البرنامج الأصلي يهدف إلى تعظيم الربح، يصبح البرنامج الثنائي له يهدف إلى تقليل التكلفة بالنسبة لحجم معين. وبحل البرنامج الثنائي نحصل على أسعار الظل.

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى لتجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001، ص 352.

2- وهبي غبريال، مقدمة في التحليل الاقتصادي للمشروع، البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرية، القاهرة، 1976، ص 6.

3- رجاء عبد الرسول حسن، "أسس تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية"، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم 323، الطبعة الثالثة، ماي 1975، ص 28 - 29.

4- عبد القادر محمد دياب، "تقييم المشروعات الزراعية"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية رقم 617، يونيو 1978، ص 23.

5- المرجع السابق، ص 23.

6- صالح مغيب، "التقييم الاقتصادي للمشروعات الصناعية"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية رقم 394، يوليو 1974، ص 19.

7- حلمي سلام، "حول استخدام الأسعار المحاسبية في القياس المحاسبي" المجلة العربية للإدارة، القاهرة، يوليو 1978، ص 40 - 54.

8- سيد محمد الهواري، الاستثمار: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، القاهرة، ص 461.

9- عبد القادر محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

10- سعاد منتصر، "تقييم المشروعات الصناعية"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية رقم 143، أبريل 1971، ص 2.

11- رجاء عبد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص 28.

12- عبد القادر محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 25.

13- رجاء عبد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص 29.

14- حسين مصطفى هلال، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مكتبة عين شمس القاهرة، 1997، ص 345-348.

15- رجاء عبد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

16- المرجع السابق، ص 29.

17- صقر أحمد صقر، "الجانب الاجتماعي في تقييم المشروعات"، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم 19، 1980، ص 5 - 11.

18 - E.J. Mishan, Cost-Benefit Analysis, London ; George ALLEN and Unwin, 1978, p. 81.

- 19- I.M.D.Little and J.A. Mirlees, project appraisal and planning for developing countries, (London, Heinemann Educational Books, Ltd, p. 19.
- 20- عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى : التأصيل العلمي والتطبيق العملي، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص: 353.
- 21- عثمان محمد عثمان، نحو منهجية متكاملة للتحليل الاقتصادي لمشروعات الاستثمار، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم 1251، أغسطس 1979، ص ص35 - 37.
- 22- سيد محمد الهواري، الاستثمار لموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص. 461.
- 23- صقر أحمد صقر، مرجع سلبق ذكره، ص11.
- 24- عثمان محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص36.
- 25- المرجع السابق، ص37.
- 26- S. Chakravarty, the use of shadow prices in programme Evaluation in capital Formation and Economic Development, (London: George Allen, 1964). p. 51.